أبعاد المواطنة وثقافة الدولة

نابي بوعلي(*)

«تكون الدولة حرة إذا تمكن المواطن العاقل أن يجد فيها مصالحه، وإذا تمكنت بواسطة التفكير الذي تكرسه من الإعداد السليم لمبادئ الوجود لتشكل الجماعة التي يرضاها كل مواطن مفكر وكل إنسان مثقف ومتمدن» هيجل

أولا: المواطنة في إطارها التاريخي

إن ما يميز الفرد منذ القدم، هو ميله الطبيعي للاندماج في كيانات اجتماعية وسياسية كإطار للعيش المشترك، مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة والدولة والأمة. فالفرد لم يولد معزولاً ولا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الجماعة، فله حاجات ومطالب لا يتم إشباعها إلا عن طريق الحياة الجماعية والآمال والأهداف المشتركة والتعاون الاجتماعي، وهذا ما دفع أفلاطون إلى الاعتقاد بأن الدولة نشأت لسد حاجات الإنسان الطبيعية حيث يقول: «أرى أن الدولة تنشأ لعدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه، وافتقاره إلى معونة الآخرين»(١).

فالفرد ليس عضوًا في الأسرة فحسب، بل هو مواطن في الدولة، وينتمي إلى أمة يتحد

(*) قسم الفلسفة. جامعة وهران. الجزائر.

(١) أفلاطون، الجمهورية، نقلها إلى العربية حنا خباز، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع. صـ٥٤.

مع أفرادها في المقومات المادية والروحية، التي تميزهم عن باقي الأمم الأخرى. وبالرغم من تعدد دوائر الانتماء إلا أن الفرد يجد في الدولة مستقره النهائي وما يحقق ماهية وجوده وتفتح شخصيته، وما يتفق مع أهدافه وآماله، بشرط ألا يكون نظام الحكم فيها قاسيًا ومضادًا للطبيعة البشرية، وكابحا لملكات الفرد الإبداعية وقدراته الذاتية الخلاقة.

وفي هذا الإطار أكد أرسطو(٣٨٤ - ٣٢٢ق.م) الفيلسوف اليوناني الشهير، أن الإنسان حيوان مدني بالطبع لا يبلغ كماله إلا في إطار الدولة، باعتبارها ضرورة إنسانية لتنظيم حياة المواطنين، حيث تحقق أهدافهم وتصون حقوقهم، إذ أن» المدينة لا تصون حياة المواطنين فحسب، بل هي النظام الوحيد الذي يكفل لهم حسن الحياة، إذ أن غاية المدينة هي الحياة الطيبة الصالحة، التي يمكن للفرد في ظلها أن يبلغ كماله ويحقق فضائله، ومن ثم يبلغ سعادته، فلا يكفي أن توفر المدينة الوسائل المادية، وإنما ينبغي أن تهيئ لمواطنيها طريق الفضيلة، وتحقيق العدالة».[١] (حلمي مطر، ١٩٩٥، ٢٩).

ومن جهة ثانية نجد فريدريك هيجل (١٨٣١ - ١٧٧٠م (الفيلسوف الألماني يصف الدولة بأنها «الحقيقة الواقعية للفكرة الأخلاقية، إنها الروح الأخلاقي من حيث هي إرادة متجلية واضحة لذاتها. إنها تتصور ذاتها وتفكر فيها وتنجز ماتعرف...هذه الدولة لها وجودها المباشر في الأعراف والتقاليد، ولها وجودها الوسيط في الوعي بالذات وفي المعرفة والنشاط لدى الفرد، بينما يكتسب هذا الأخير بالمقابل حريته الجوهرية ـ التي هي هدفه ونتاج نشاطه ـ من تعلقه بالدولة كما يتعلق بماهيته»[٢].

إن الدولة بهذا المعنى هي المكان الذي تنتهي فيه كل التناقضات باعتبارها غاية مسار العقل في التاريخ مجسدا للعقل والحرية في الواقع. وهنا أشير إلى أن مفهوم الدولة بالمعنى الفلسفي، قد تبلور في اللحظة التاريخية التي توسعت فيها العلاقات الاجتماعية وتعقدت، وانتقلت من نموذج الجماعات والطوائف الدينية المحدودة التي تحكمها

(١) أميرة حلمي مطر(١٩٩٥)، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ص٢٩.

(٢) يعقوب ولد القاسم(٢٠٠٣)، الحداثة في فلسفة هيجل، مركز الكتاب للنشر، القاهرة،ط١، ص١٧٧.

الروابط الدموية والأسرية إلى علاقات أكثر تشعبًا وأكثر نضجًا يحكمها القانون وتسودها العلاقات العقلانية، فالدولة كتجمع سياسي واقتصادي وثقافي تعبرعن مرحلة متطورة جدًّا في تاريخ البشرية، وبالتالي فالمواطن داخل الدولة يمثل بداية التحول من حالة الغياب والتخفي إلى كينونة الحضور والتجلي في التاريخ، ومن دائرة النزعة الغريزية المحدودة إلى حيز العقل وآفاقه اللامتناهية. وهكذا شرع الإنسان تاريخيًّا في انتشال نفسه المغتربة من احتواء التسلط وتفكيك الاستبداد، وأشكال القهر النفسي والاجتماعي، التي مورست عليه عبر الحقب التاريخية المظلمة، عندما بدأ يمتلك تاريخه بيده، ويحوز حدودًا جديدة بوعيه الذاتي ويحقق حريته وهويته.

والمواطنة بمفهومها وعمقها الفلسفي، هي الخاصية الأساسية التي يتصف بها المواطن، والتي تدل على الانتماء إلى الوطن والأمة، وتربط الفرد بالأرض برباط الجغرافية والهوية والتاريخ، ولا يتمتع بالمواطنة إلا من يستفيد من جنسية البلد الذي ينتمي إليه. والجنسية هي التي تكسب صاحبها صفة المواطنة. وبالتالي يكون كل المواطنين سواسية أمام القانون، حيث ينتفي أي تمييز بين المواطنين يعود سببه إلى العرق أو الجنس أو اللون أو الجهة أو أي ظرف شخصي أو اجتماعي يخترق هذا التجانس. وتعمل مؤسسات الدولة على السهر بقوة على تكريس الذات الحقوقية للمواطن من خلال ضمان وحماية حقوق وواجبات المواطنين جميعًا، إلا أن الاشكالية التي تطرح باستمرار هي: كيف يتساوى المواطنين أمام القانون؟.

لا شك أن الدولة تكفل لمواطنيها حقوقًا مقابل أدائهم واجبات، ونذكر من تلك الحقوق على سبيل المثال لا الحصر: حق التعليم وإتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع تجسيدًا لمبدأ تكافؤ الفرص وتحقيقًا للعدالة، كما تتكفل الدولة بالرعاية الصحية للجميع، والشغل وحرية التنقل والإقامة والتعبير وإبداء الرأي وحرية المعتقد، وحرية الفكر والاختلاف، على أن يمارس المواطن هذه الحقوق بأسلوب حضاري وعبر القنوات القانونية، التي تعكس فعلًا هذه الحقوق الدستورية وتعبر عنها، كما تعكس من ناحية أخرى مدى وعي المواطن وقدرته على المساهمة الفعالة التي تخدم تطور الدولة، والذي

ينعكس بدوره على تطور المواطن لأن تطور الدولة من تطور المواطن وفساد الدولة من فساد المواطن أيضا.

والمواطنة كفضاء يستقطب ويتجاوز الأزمات داخل المجتمعات، التي تتشكل من قوميات ذات جذور وتركيبات سوسيوثقافية متباينة، وهي كنقطة تقاطع يمتد فيها الفردي الفردي إلى عمق الاجتماعي، لأن بناء الدولة يتجاوز إمكانيات وحدود الجهد الفردي.

وهنا أشير إلى أنني لا أتناول إشكالية المواطنة من جهة الحرص الأخلاقي، أي من جهة ذلك التناول الذي يرسم تخطيطًا مسبقًا يسير عليه المجتمع ليصل إلى أعلى درجات المثالية والفضيلة والكمال الأخلاقي، حيث يضفي الإنسان على المجتمع ثوب الخيال في قالب رمزي أقرب إلى الأسطورة منه إلى الواقع، كما أتجنب في الوقت نفسه الدخول في تلك المتاهات الفلسفية التي تنظر إلى الدولة على أنها إرادة شيطانية حتمتها ظروف تاريخية للجم الصراع الناشئ بين الطبقات الاجتماعية المتناحرة على ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الثروة والنفوذ، أو تلك الرؤى التي تعتقد أنها إرادة تفرضها السماء على الأرض كتجسيد للإرادة الإلهية التي تتمظهر في التاريخ، وإنما أحاول أن أرصد المسألة من زاوية النظر للواقع الاجتماعي العربي، الذي لا يزال ينشد نهضة متعثرة تداخلت خيوطها وتعقدت مع مرور السنين، رغم المسافة الزمنية المعتبرة منذ رحيل الاستعمار عن الدول العربية.

والمواطنة في إطارها التاريخي تطرح بوتيرة متجددة باستمرار، فقد حاول الفلاسفة منذ القدم البحث في أصل الدولة وعلاقتها بالفرد كما تصوروا أشكالًا ونماذج للسلطة الصالحة، ودافعوا عن مشروعيتها لتحقيق الرخاء والسعادة للمواطن، ومن جهة ثانية نبهوا إلى أشكال السلطة الفاسدة وحذروا من عواقبها وتسلطها على رقاب الناس والاستبداد بهم، ووصفوا شكل المدينة الفاضلة وصفا يوتوبيا، وأشاروا إلى دولة المواطن الأول في المجتمعات الانتقائية التي تكرس التسلسل الطبقي على أساس العرق أو اللون أو الجهة داخل إطار الدولة الواحدة، كما هو الحال في المجتمع اليوناني، حيث لم يتذوق كل سكان المدن الإغريقية طعم المواطنة. فقد تم استثناء العبيد الذين حرمتهم القوانين من التمتع بحقوق المواطنة.

وبالرغم من أن هناك إجماع على أن الحالة المدنية، وسيادة العلاقات العقلانية بمعنى ظهور الدولة كان مسبوقًا تاريخيًّا بحالة طبيعية، والتي اختلف الفلاسفة في تصويرها، كما اختلف اللاهوتيون في تفسير الكتاب المقدس، فمنهم من نعت تلك المرحلة بأنها مرحلة حرب الجميع ضد الجميع مثل توماس هوبز الذي اعتقد أن الشر متأصل في الطبيعة البشرية. ومن ثم فكروا في تأسيس الدولة تحت غريزة حب البقاء، خوفًا من ويلات الحروب والصراعات، التي مزقتهم بحثًا عن الأمن والاستقرار.

أما جون جاك روسو(١٧٧٨-١٧١٢م) الفليسوف الفرنسي، فقد وصف تلك المرحلة السابقة لظهور الدولة بأنها كانت مرحلة الحرية والفطرة، لكن عدم احترام البشر لبعضهم البعض بسبب ما لديهم من ميل إلى العدوان والأنانية، جعل تلك الحرية تنقلب إلى حالة من الخوف الناتج عن الشعور بتهديد الغير، مما حتم عليهم في النهاية التنازل عن حقوقهم للجميع من أجل تأسيس الدولة الضامن الحقيقي للأمن والساهرة عليه وعلى تطبيق القانون» الإنسان حر بالطبع، وحريته أعظم ما يملك. كل ما من شأنه أن يشلها هو إذن جائر»[1]، والامتثال للقانون ليس سوى امتثالاً لإرادتنا الحرة، فمن يخضع للقانون لا يخضع لأحد، وأن الإنحاء أمام الحاكم فعل تمليه الضرورة والحذر، بينما الانحناء أمام القانون فعل يمليه الواجب، كما يقول روسو.

والمواطنة بوصفها المعتقد الأساسي للدولة الحديثة، والمؤسس لمنظومة الحقوق والواجبات، ولدت في الغرب ورافقت النموذج الليبرالي الغربي، وهي لم تظهر فجأة، بل كانت نتيجة ظروف وتراكمات ضرورية وموضوعية قد هيأت لظهورها مثل: العلم والحرية والعقل والديمقراطية، وهي الشروط التي شكلت مركز الجاذبية في بناء مجتمع منسجم ومتماسك يقوم على معادلة التوازن بين الحقوق والواجبات، وأن الإخلال أو المساس بتلك المعادلة يجعل المواطنة تموت.

---

(١) أندري كريسون (١٩٨٢)، تيارات الفكر الفلسفي من القرون الوسطى حتى العصر الحديث، منشورات عويدات، لبنان، ص ٢٤٧.

ثانيًا: الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمواطنة والتواطن

إن البحث في الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمواطنة، يحيلنا بصورة رئيسة إلى تلك الحالة الخطيرة من التوتر السائد في الثقافة السياسية، وامتداد جذورها التاريخية في الماضي السحيق، حول العلاقة الشائكة القائمة بين الفرد والسلطة، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وتغييب حق المواطن، وغيرها من الإشكاليات التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الموضوع الحساس.

غيرأننا نجد في الواقع كل نظام سياسي يدعي العمل على بلورة شكل متقدم من أشكال ممارسة السلطة الديمقراطية، حتى ولو كان نظامًا غير ديمقراطي، كما يدعي في الوقت نفسه تكريس دولة الحق والقانون، وتعزيز الحريات وحمايتها. ولن يتسنى لأي نظام كان تحقيق ذلك إلا من خلال إرساء قواعد قانونية ومبادئ أخلاقية تحافظ على المجتمع، وتصون كرامة المواطن. وبالتالي فإن المواطنة لا تستقيم إلا في ظل مجتمع مؤسساتي، فالمواطنة في الواقع تبلورت جنبًا إلى جنب مع مفهوم الدولة الدستورية، أي في ظل مجتمع قد نضجت واكتملت مؤسساته الدستورية، التي تعمل على تحرير العقل وتوسيع دائرة النقاش والحوار والمشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين في تسيير شؤونهم، بدل التماهي مع شعارات جوفاء مجردة وبعيدة عن أرض الواقع.

ولذلك نادى الأوربيون الذين اعتنقوا العقلانية والتنوير منهجًا في الحياة، بمبدأ فصل السلطات، والبحث عن آلية ديمقراطية من أجل تأمين أكبر قدر ممكن من الحرية للمواطن، والتصدي لمظاهر الغبن والطغيان، ودفع السلطة الظالمة مهما كان مصدرها ومرجعيتها. وقد تجسدت تلك الرغبة القوية في تجاوز عصور الظلام والقهر، وأخذ الناس يطالبون بمزيد من الحرية، وتوسيع مبادئ العدالة الاجتماعية، من خلال الاحتجاجات والثورات التي شهدتها أوروبا، وما تضمنته من مبادئ الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن وتجسيدها ثقافة وسلوكًا، تلك الثورات التي كانت حتمية تاريخية انتفضت من خلالها الشعوب على أسوأ أنظمة الحكم الاستبدادية الفاسدة، والسلطة

الدينية المتسلطة والهرمة، بالإضافة إلى محاكم التفتيش التي عملت على إزاحة مفهوم المواطنة من وعي المواطن، وصادرت حقوقه ودمرت الروابط الاجتماعية والوطنية، وسرقت كرامته وأكرهته على الخضوع لسلطة الحق الإلهي المزعوم بقوة الحديد والنار.

إن الاستبداد السياسي في جميع العصور هو الثمن الذي دفعه الحكام لشراء كراهية الشعوب، لأن هؤلاء الحكام كانوا يتصرفون خارج قيد القانون، ويعتقدون أن مفاتيح الدنيا والآخرة بأيديهم وحدهم، ولاحقوا العلماء في كل مكان ودمروا كل منارة علمية وأحرقوا الكتب وأعدموا العلماء، زيادة على التلاعب بمصير الشعوب واستخدام الحيلة لإضفاء الشرعية على سياستهم اللاشرعية بواسطة الابتزاز لكونهم مسؤولين لامسؤولين، ولا يقدرون المسؤولية حق قدرها، فماذا ننتظر أن يولد من هذا الخراب غير البؤس والانحطاط والتخلف بجميع مظاهره. وبطبيعة الحال فإن المواطن لا يحصد في النهاية إلا الثمار المرة لطيش الحكام واستبدادهم. ولقد مهدت تلك الثورات الأوروبية الطريق لظهور الدولة بمفهومها الحديث، وعجلت بنهاية أعمار تلك الأنظمة العاقرة التي أضرت بالإنسان وعطلت مسيرته نحو تحقيق وجوده وخيره الأسمى.

وقد أدرك الأوربيون أن المواطنة هي التي تحقق تجانسًا قويًّا للمجتمع الذي يتفرغ لبناء الحضارة والتمدن، من دون أن تنتهي خيرات المجتمع وثرواته إلى أيدي فئة محددة من أفراده تتمتع بها، وتترك للآخرين حصصًا متفاوتة من الفقر والبؤس لتقاسمها فيما بينهم طوعًا أوكرهًا.

إن متطلبات المدنية تفترض المواطنة، إذ بدون المواطنة لا يمكن التأسيس لمعالم الدولة المدنية التي تفصل بين ما هو سياسي وبين ما هو تعصب ايديولوجي، وتحترم إنسانها وقانونها، وتقيم توازنًا بين الحقوق والواجبات وتغرس في نفوس مواطنيها حب القوانين واحترامها، إذ بدون هذا التعليم تغدو أحسن القونين وأكثرها حكمة، غير مجدية كما يعتقد ميكافيلي.

في دولة المواطنين تعد المواطنة خيارًا سياسيًّا وثقافيًّا، لأنها هي التي تصنع الحضارة

والتمدن، حيث تسمح لكل أشكال الوعي الإنساني وكل مكونات وعناصر الحضارة ومؤسسات المجتمع من التقدم والازدهار. ولا يمكن اعتبار المواطنة وقيم الديمقراطية كخيار وقائي فقط، تمنح كهدية للشعب وتسحب منه في أي وقت لاحق.

فكلما اقتربنا من مبادئ المواطنة وتحقيق الحقوق المدنية والسياسية، نكون أقرب إلى المدنية والحضارة وبالمقابل كلما ابتعدنا عن تلك المبادئ فقدنا روح المواطنة واقتربنا من حالات التدهور والتخلف.

إن نظام الحكم الديمقراطي لن يدوم فيما يرى مونتسكيو «إلا إذا أكن المواطنون الاحـترام والمحبة لبعضهم بعضا، وإلا إذا كان لدى الجميع الرغبة في طاعة القانون»[1].

ثالثا: راهن ورهان المواطنة في العالم العربي

إن الحديث عن هموم المواطنة والمواطن في العالم العربي، يجعلني أعتقد أن المواطنة لم يحالفها الحظ السعيد لتضع أقدامها في الواقع، وتنتزع لنفسها مكانًا، فقد سبقها التخلف في الزمان واحتل المكان، وصار التخلف عدوًا للمواطنة كلاهما يطارد الآخر، فالتخلف أدى إلى الشلل المبكر لحركة الشعوب العربية التي فاتها قطار التصنيع والحداثة والعلم والتقدم، وفرملها طول القهر والاستعمار اهمجي وعطل مسيرتها نحو التقدم والبناء، وحولها إلى شعوب مجهرية ولا مرئية في عالم قد حسم الصراع فيه لصالح الكبار.

وهنا يمكن الحديث عن نقائض المواطنة، من مثل غياب الحرية والرؤية الصائبة والدقيقة للأمور، والقفز على الحقائق وتجاهل الوقائع وممارسة التضليل، واحتواء المثقفين لصالح السلطة باستمالتهم إليها، ونزع القيم من وجدان المواطنين مما جعلهم يزهدون في حب أوطانهم والدفاع. وهو جو لا يساعد إلا على إفراز ثقافة الاستبداد والجمود وانعدام إمكانيات التغيير، بالإضافة إلى الانغلاق والتخلف على جميع المستويات. ومن

(١) المرجع نفسه، ص ٢٤٠.

جهة أخرى ينبغي الحديث أيضا عن درجة تطور الوعي السياسي والاجتماعي النوعي، والحس الوطني للمواطن العربي، الذي تحالفت ضده عوامل قاهرة أفضت إلى خلق مواطن ذي تكوين هش، كسول استهلاكي لا علاقة له بالبناء، عاجز عن التكيف مع واقع متجدد باستمرار، بل قد جعل من الدولة وسادته الأبدية والبقرة الحلوب، ومن الثروات الطبيعية الموجودة تحت الرمال مخزونه الذي لاينضب، وصار لايفقه من أمور الحياة إلا ماءها ومرعاها، وفاقدًا للقدرة على التحدي الحضاري، وغاب عنه التحلي بالروح الجماعية، وتقديس التعاون الجماعي من أجل مصلحة الجميع، وفي ظل هذه الظروف التي لا تنمي إلا تخلفه، فمن أين إذن يكون مواطنا؟.

والمواطنة باعتبارها رهان مصيري، فإن الشعوب العربية تسعى جاهدة إلى تحقيقها لإرساء دعائم الديمقراطية وحق الاختلاف والتسامح، بعيدًا عن قيم القمع والإقصاء والاستبعاد مهما كانت مصادرها والتي أدت إلى خروجها من التاريخ. لقد أدى تجاهل مقومات المجتمع المدني العصري إلى مزيد من التعقيد وحالات الفصام والتعفن وتلويث ما لم يلوث بعد.

وفي الأخير، وبالرغم من الفوارق الثقافية القائمة بيننا وبين الغرب، فإن ذلك لا يمنعنا من التساؤل إن كان مفهوم المواطنة لا يندرج هو الآخر ضمن المفاهيم الفاشلة التي نستوردها من الغرب بصفتها نتاجًا تاريخيًّا وحضاريًّا من إنتاج الآخر، والذي لم نقدره حق قدره وبالتالي نظل بعيدين ومحرومين من الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي توفرها المواطنة، وذلك باختزال الإنسان وحجب طاقاته وإمكاناته، ونبقى منشغلين بالقضايا الهامشية التي لا تقدم ولا تؤخر دون أن نعي أهمية التفاعل الحضاري الإيجابي والنافع حتى نغادر مأزقنا الوجودي، أم لا نزال في حاجة إلى إنضاج الشروط المادية والسياسية والاجتماعية من أجل ترقية ثقافة المواطنة لمواجهة السياسات المصابة بالعقم، والتي تحتاج إلى علاج طويل، من أجل بناء دولة العقل والحضارة والقانون، التي يتعرف فيها المواطن على ذاته.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن مقاربة المواطنة في العالم العربي لا ينبغي أن يجعلنا

نتغافل عن الصعوبات التي تنتصب أمام شعوب العالم، التي تناضل هي الأخرى دون هوادة حتى تقترب من المواطنة الفعلية، وتنتزع حقوقًا جديدة للمواطن، باعتبار المواطنة رهان دائم، كما لا يعني الإقرار بأن تقدم الشعوب في الوقت الحاضر قد أنهى عصور الظلم والفقر والاستبداد إلى الأبد، إنه « صحيح أن البشرية حققت، في العصور الحديثة، تقدمًا في مجال الحقوق والحريات، سواء مع فلسفة الأنوار وشعارات الثورة الفرنسية حول الإخاء والمساواة، أو مع حركات التحرر الحديثة وشرعة حقوق الإنسان المعاصرة، ولكن ذلك لا يكاد يغطي ما نشهده اليوم، في غير مكان من العالم، من تزايد الفقر والعسف أو الظلم والعنف، وسوى ذلك من المآسي والفواجع الاجتماعية والسياسية»[1].

(١) علي حرب (٢٠٠١)، أصنام النظرية وأطياف الحرية، المركز الثقافي العربي، ط١، ص٨٤.